قبل الانتخابات وبعدها

لن اتكلم على الحياة السياسية الا من حيث هي مظهر للمرض لا المرض نفسه. ولست اريد ان احمّل اهل الحكم بمن فيهم البرلمانيون كل خطايا العالم. هي هزالة انساننا. ولا يسمو الفرد اذا تولى منصبا ولكن تبدو ضعفاته وتستفحل اذ تجد وسائلها. ولا يعلو احدنا اذا نال شهادة جامعية فانها تكلل ما في رأسه وتبقيه الجامعة على فراغه ان كان فارغا. لقد بت مقتنعا ان الشهادة والعمل في الدولة والمؤسسات في اية دولة لا يرفع احدا عن مستواه المتدني. لقد رأيت المحامي والسياسي والمهندس معادلا لبائع الخيار في التفه. الفرق ان البائع ليس عنده كلام يغطي به تفهه ولا مال له يلتمع به ويتشدق به وينثره على الزبانية ليشدد عبودية لهم كانوا يودون لو يخرجوا منها بكرامة العمل.

لا تحل مسألتنا في نطاق السياسة وحدها، في مجال المؤسسات ودولة القانون. من البديهي ان الحياة السياسية لا تقوم على روح القبيلة ولكن على روح ما هو عام ومشترك وعادل اي على الشرائع المخلّصة لجميع الناس. ذلك ان القانون او المؤسسة مقولتان تفيدان ان العلاقات بين الحكم والمواطنين لا محاباة فيها للوجوه ولا مكانة فيها للمحسوبية ولا تراعي المستقوين بالزعماء ولكنها تراعي المستضعفين. وحتى يتم ذلك كله ليس من مؤسسة ممكنة الفعل اذا سادها امراء المال. بكلام آخر ما من قانون قابل للتنفيذ الا بازالة سلطان المال ولهذا تصدر الدول تشريعات ضد الاحتكارات واستغلالها للفقراء. الوهم كل الوهم ان يؤتى بالاثرياء سلاطين في الدولة لظننا انهم لا يخضعون لسلطان المال. هذا افتراض عفة غير مبني على ابسط قاعدة نفسانية ان المال يستدعي المال والسلطة التي يمنحها الفرد تستدعي التسلط على الدولة. ذلك ان المجد يغذي المجد وان النفوذ لدى الاجراء والعائلات الفقيرة والحي والضيعة يطلب النفوذ في الدولة على الاساس نفسه وفي الروحية نفسها.

* * *

نظريا، وجود احزاب ينضبط فيها الاعضاء حقيقة ويربون على روح الجماعة والاخلاص من شأنه ان يحد من عاطفية العلاقات البشرية وانفعالاتها وان يشد الناس الى العقل السياسي في رؤية الوطن الواحد. ولكن هنا تكمن مشكلتنا مع الاحزاب ان بعضا منها اضاع طاقاتنا في البحث التاريخي عن الهوية وكثيرا ما كانت حمى الهوية تعبيرا مهذبا عن الهوية الطائفية. والمشكلة التابعة التي رآها شارل ديغول ان التعدد الحزبي الكبير ينشئ انقساما كبيرا. ولذلك ظهرت مع ديغول فكرة التجمعات الشعبية او الكتل او النخب الجديدة الاكثر مرونة والاقل تصلبا في الايديولوجيات.

ما من شك في ان مجلس الامة له دور كبير في حياتنا الوطنية وان المطلوب النضال فيه، ولذلك نرجو ان يأتي قليل السوء. ليس من جماعة كل اعضائها طاهرون وفاهمون. لسنا نعلم بعد نسبة الجيدين ونسبة الممتازين في المجلس المقبل. ينبغي التجمع حول هؤلاء وتشجيعهم على المضي في صلاحهم وجدية عملهم وحثهم على التلاقي في فقدان الكتل او قلة الكتل القائمة على البرمجة. من هنا ان اليأس ممنوع.

ولكن قبل ان يتشكل البرلمان ضمير الناخب اساسي. اقل ما يقتضيه الضمير الا تضع اسما لا تؤمن به لأن "ما ليس من الايمان هو خطيئة" (رومية ١٤:٢٣). انت لست عبدا لأي ائتلاف او تحالف. ما يرضي الله هو ما ينبغي ان يرضيك. سلفا من رشاك او حاول رشوتك سيئ. عامله باعتباره كذلك. انت لست مرتبطا بالوعد الذي قطعته على نفسك لما قبضت مبلغا من مرشح ما. احفظ حقك بالتشطيب ولو قال غير ذلك عضو اللائحة الذي تلوذ به او مفتاحه. من رشاك احتقرك. رد له احتقاره بالاسهام في اسقاطه. هذا هامش حريتك. من هذه الزاوية لا يؤثر فيك التعليب الا اذا وصلت الوقاحة الى حد تزوير العد الحقيقي لأسماء المرشحين. فكر في الموقف الذي يمليه عليك وجدانك في الأيام المقبلة.

* * *

قلت ليس المجلس كل شيء. فالأهم منه ما سمي النخب أو الطلائع المثقفة سياسياً والتي في فكرها عمارة سياسية مختلفة عن سياسة الحرس القديم وذات المضمون العقلي المقنع. ولعل واحدة من مشكلاتنا انك تجد مثقفاً سياسياً ولكنه بلا التزام أو تجد منخرطاً في العمل السياسي ولكن بلا فكر. أي يبدو ان الحلقة مفقودة في غالب الأحيان بين الثقافة والعمل. عند الاختصاصيين وغير الاختصاصيين تجد أحياناً تأملاً سياسياً عظيماً يلازمه بعد عن العمل الوطني اليومي. تجد السياسة الفارقة في الصفائر La politique politicienne والمتذاكية على الطريقة اللبنانية ولكنها خالية من العقل السياسي. عند بعضهم احتقار للمعرفة السياسية المرتبطة بالمثل العليا.

هذا التلاقي الخلاق بين المعرفة والعمل نرجو ان يبدو عند بعض من المرجوين نواباً. غير ان المبتغى الأول ان يظهر في الوعي والانخراط الوطنيين بحيث تنشئ هذه الوحدة بين العمل والنظر مجموعات ضاغطة تحمي الضعفاء من جهة وتغذي الأمل وتبلّغ المسؤولين كلمتها. لكن هذا لا يعني ان ندع المجلس على عجره وبجره بل ان نسائل من انتخبناهم ونلح في السؤال. ليست المؤسسات والقانون فحسب ولكن البشر المناضلون في سبيل أهداف واضحة من شأنها دعم المؤسسات واستشراف قوانين متطورة وقائمة.

* * *

غير انه لا يكفي ان نتحدث عن القانون والمؤسسات. هذا أطلق شعار بعد الطائف ولم تقم المؤسسات وتراكمت القوانين في ولاية المجلس الذاهب ولم يصبح الانسان اللبناني حقاً طالباً المؤسسات وظل معتبراً ان الشطارة اللبنانية هي في التفلت من القانون. أي لم ينشأ عندنا المجتمع الجديد المتقبل لموضوعية العلاقة المؤسسية والمقتنع بان خلاصه في الشريعة. هذا اما يأتي من ثورة تفرضها على الناس بالدم وينفذها الحزب الواحد أو تأتي بظهور بشر جدد مؤمنين بان خلاصهم على الأرض متصل بسيادة الشرائع وعدالة القضاء وبنيان دولة رشيدة ومواطن يحترمها.

الحل الأول السريع يفترض قيام حزب واحد، شعاراتي، ألفاظي، قامع، مقلق ومقسم للمواطنين الأذكياء الذين ينتقدون الشعارات والانحياز الحزبي. وهذا سقط في كل مكان حضاري بعدما بان عقمه واذا ازداد اليأس بيننا فهو غير بعيد عن ايصالنا الي موقف انتحاري كهذا.

أما الانسان المحب للقانون والعدل والحرية في حكم مدني، إمامه العقل، فهذا لا يقرر بقانون ولا ينتجه مجرد تأليف لاحزاب أو تكتلات أو نوى ضاغطة. التنظيم لا ينشئ الأشياء. يرتبها. العقل النيّر وحده لا يوجد الأشياء. يفهمها. يشرحها. القلب المؤمن بالقيم الثوابت هو الطاقة الخلاقة فينا فإنك تأتي من نبع أو لا تأتي. "ان ينبوع الحياة عندك يا رب". شيء الهي ما – سمعه ما شئت استرضاء لأهل الشك – هو نفحة العقل فيك أو يبقى العقل جافاً وبلا حراك.

انا ما قلت ان الطهارة تكفي. فقد تكون توأم السذاجة. النقاوة والفهم ركنان لا ينفصلان للنظر والعمل معاً. اذ لا بد لك من ناس نبلاء وعارفين ليشكلوا الكتل الضاغطة التي تعي لبنان الجديد وتجلسه على الحكم. انا لست أبله لاعتقد ان السياسة والقداسة قادرتان على الالتقاء بسهولة. ولكني لست كلبياً cynieque cynial لأنكر الامكان لوضع قيم في نسيج السياسة. ان كان من دور اجتماعي لليقين الديني فهذا يمكن من ان يحكى الله سياسياً.

المطران جورج خضر